المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 18 العدد 01 السنة 2022 ص ص 272-301
ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

العوامل الاستراتيجية في العلاقات الجزائرية الفرنسية
- إيفيان والمتوسطية -

Strategic factors in Algerian-French relations
- Evian and the Mediterranean -

فضيلة علاوي [1]

[1] جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر

alaouifadila97@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/07 تاريخ القبول: 2022/12/29 تاريخ النشر: 2022/12/31

Abstract:

This article aims to shed light on the impact of the geography of the Mediterranean and the Evian Accords as strategic factors on French-Algerian relations. As the Algerian-French relations are considered a distinct case in international relations as a result of the continuous attraction over the opposite files on the economic, political and cultural levels, where the north and south, colonialism, liberation and other strategic factors and opposite sides of the Mediterranean, which was and still is one of the strategic spaces affecting international politics. Geography has played an important role in the development and transformation of Algerian-French relations during centuries of conflict, cooperation or cautious calm. The repeated accords also

المؤلف المرسل: فضيلة علاوي .

البريد الالكتروني: alaouifadila97@yahoo.fr

played an equally important role in the geopolitics industry between the two countries. Perhaps the most important of these accords is the Evian Accords.

Keywords: Evian Accords; The Mediterranean Sea; Algerian-French relations; Mediterranean basin; Algeria and France.

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على تأثير جغرافيا المتوسط واتفاقية ايفيان كعوامل استراتيجية على العلاقات الجزائرية الفرنسية. اذ تعتبر العلاقات الجزائرية الفرنسية حالة متميزة في العلاقات الدولية نتيجة التجاذب المستمر حول الملفات المتقابلة على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث الشمال والجنوب والاستعمار والتحرر وغيرها من العوامل الاستراتيجية ومتقابلات ضفتي البحر المتوسط الذي كان ومازال أحد الفضاءات الاستراتيجية المؤثرة في السياسات الدولية. فقد لعبت الجغرافيا دورا هاما في تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية وتحولاتها خلال قرون الصراع أو التعاون أو الهدوء الحذر. كما لعبت الاتفاقيات المتكررة دورا لا يقل أهمية في صناعة الجغرافيا السياسية بين البلدين ولعل أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية ايفيان.

الكلمات المفتاحية:

اتفاقية ايفيان؛ البحر الأبيض المتوسط؛ العلاقات الجزائرية الفرنسية؛ حوض المتوسط؛ الجزائر وفرنسا.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

1. مقدمة :

تشهد العلاقات الفرنسية الجزائرية حالات من المد والجزر لا تسمح لها بأن تكون عادية في ظل التحولات والتجاذبات الكبرى وديمومة الضفاف المتقابلة، بين ضفتي المتوسط، وبين ضفتي الأيديولوجيا والثقافة، وبين ضفتي الاستعمار والتحرر، وبين ضفتي التبعية والاستقلالية، وبين ضفتي الشمال والجنوب.

وكل تلك العوامل تترابط في منظومة معقدة بين العوامل الاستراتيجية والمتغيرات في السياسة والاقتصاد .

لكن الأهم هو أن هذه العلاقات ظلت محكومة بالجغرافيا التي تفرض نفسها على معادلات السياسة من خلال صناعة التاريخ في بيئة البحر المتوسط الذي كان ولا يزال أحد أهم شرايين الاستراتيجيات الدولية والتأثير السياسي والاقتصادي والأمني لها .

كما حكمتها عبر مراحل التاريخ ولا تزال محطات استراتيجية في منظومة هذه العلاقات من خلال المواثيق والاتفاقيات التي نعتبر أن أهمها استراتيجيا اتفاقية إيفيان اذ لا تزال العلاقات المتجددة بين البلدين تستمد حياتها من جذور معاهدة إيفيان التاريخية حتى وان تلبست بمصالح وحسابات طارئة.

من هنا كانت الأهمية المزدوجة للبحر الابيض المتوسط في ديمومة العلاقات الجزائرية الفرنسية، ولاتفاقية ايفيان التي اطرت العلاقات بعد مرحلة

الاستعمار كعوامل استراتيجية لهذه العلاقات وخصوصا على مستوى تأسيسها ثم استمرارها.

2. أهمية العمق الاستراتيجي الجزائري بالنسبة لفرنسا:

شكل موقع الجزائر أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الفرنسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، نظرا لما تكتسيه هذه الأهمية البالغة من حيث موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي[1]، وذلك خدمة للرؤى الفرنسية الرامية إلى عدة أهداف منها:

- جعل المنطقة ممرا آمنا إلى إفريقيا ودول الساحل الإفريقى التي تشكل مرتكزا للتوسع الفرنسي.
- اعتبارها منطقة عبور بالنسبة إلى الضفة الجنوبية الشرقية للمتوسط المطلة على بقية العالم العربي.
- من جهة أخرى تعتبر بالنسبة لفرنسا قاعدة لإرساء ترسانتها العسكرية وكذا مجابهة الوجود البريطاني في القارة الإفريقية.
- بالإضافة إلى غناها بالثروات الطبيعية الباطنية كالبترول والغاز الطبيعي

وهذا الذي أدى بالضرورة إلى تأجيج الرغبة الاستعمارية للتكالب عليها لأنها كانت تمثل ما تمليه الجغرافيا كما كان يقول نابليون بونابرت: " إن القائد السياسي لا يستطيع أن يسلك سياسة غير تلك التي تمليها عليه جغرافية بلاده"(2).

كما يعد الموقع الجغرافي للجزائر من المواقع التي تكتسي أهمية استراتيجية وجيوسياسية كبرى في العالم، إذ تمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا مما جعلها جسرا للتواصل الحضاري والديني ومركزا محتملا للتبادلات التجارية

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

والدولية وأهم من ذلك يعتبر المتوسط مسلكا استراتيجيا للقوات العسكرية للدول الكبرى(3)، حيث يقدر ساحل الجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط بأكثر من 1600 كلم، بالإضافة إلى مساحتها التي تقدر بثلاثة أضعاف مساحة فرنسا (4).

3.المتوسط حلقة ترابط ولكنه أيضا فضاء للصراع على النفوذ

لقد لعب المحدد الجيو-إستراتيجي دورا رئيسيا في سياسة فرنسا الخارجية منذ القدم وهو ما أكده الجنرال ديغول عندما قال إن الجغرافيا تصنع التاريخ، فوجود فرنسا بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب جعلها تسعى دائما للحفاظ على مكانتها الاستراتيجية خاصة في شمال إفريقيا وبالتحديد في الجزائر، التي تسعى من خلالها الى تحقيق مصالحها الحيوية في إفريقيا والوطن العربي.

وإذا كانت فرنسا قد فشلت في الوصول إلى ذلك خلال سنوات الاستعمار، إلا أنها لا تزال تحاول عبر آليات التعاون والهيمنة والتبعية اعتقادا منها بأهمية البعد الاستراتيجي للمنطقة، وأهمية ذلك في الساحة الدولية، علما أن فرنسا لا زالت تحن إلى ماضيها الاستعماري وتحاول استرجاع مكانتها وهيبتها الدوليتين (5).

إن الدور الذي يلعبه البحر الأبيض المتوسط في التخطيط لاستراتيجية البلدان المطلة على مياهه يشكل مؤثرات دائمة في بيته الاقليمية مباشرة وفي البيئة الدولية أيضا، وأهميته هي التي تفسر بعض الأبعاد الدولية في الصراع الذي عرفته المنطقة خلال حروبها، ولذلك نجد الفكرة نفسها مسيطرة عند

الاستعماريين الفرنسيين فالبحر الأبيض المتوسط وخاصة حوضه الغربي أصبح يعتبر بحيرة فرنسية في نظرهم، بل وأكثر من ذلك أصبح في أدبيات المتمسكين بالجزائر الفرنسية عبارة عن مجرى داخلي يقطع فرنسا كما يقطع نهر السين مدينة باريس حسب تعبير أحد الجنرالات الفرنسيين (6).

إن إدراك فرنسا بأن أمنها قد يكون مهددا من ناحية شمال إفريقيا وبالتحديد الجزائر، وأن أي خطر تتعرض له المنطقة يعد تهديدا مباشرا للأمن القومي الفرنسي هو ما تسعى سياساتها إلى الحيلولة دون اختراقها من طرف أي قوى دولية أخرى (7).

و يؤكد لنا ذلك التصريح الذي أدلى به **فليكس غايار** الذي استمرت حكومته من (1957-1958) عندما قال: "إن الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا- المغرب، لقد آن الأوان لأن ننظم مع بلدان البحر الأبيض المتوسط محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب وهذا المحور يعد تتمة طبيعية للحلف الأطلسي وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية"(8).

حيث يفيد التصريح الفرنسي في نظر الداعين له من الفرنسيين أنه يعطي فرنسا مكانة امتيازية تتماشى مع فكرة "المتوسط بحيرة فرنسية" إذ يضمن وجودها على ضفتيه، فرنسا الأوروبية على الضفة الشمالية وفرنسا الجزائرية على الضفة الجنوبية وبهذا تكون فرنسا قد وضعت نهائيا هيمنتها على مجموع الشمال الإفريقي لأن استقلال تونس والمغرب لم يكن من الممكن استمراره مع بقاء الجزائر فرنسية (9).

من هنا يتأكد إن سياسة فرنسا إزاء الهيمنة على الجزائر ظلت تمتد ابتداء من انتهاء فترة الاحتلال إلى انتهاء محاولة فرض العلاقات المتميزة التي كانت

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

تعمل فرنسا للمحافظة على استمرارها، ولكي نرد هذه السياسة إلى سياقها التاريخي فمن الضروري إعطاء صورة أولية لأسس هذه السياسة قبل توقيع اتفاقيات إيفيان 1962(10)، و التي مثلت الأساس القانوني الذي استندت إليه العلاقات بين البلدين التي رأت فيها فرنسا و لاسيما في المرحلة الانتقالية أنها لصالحها إذ يجب عليها فتح عهد جديد في إطار التعاون الذي جاء نتيجة اتفاق مشترك تواصل بموجبه فرنسا مساعداتها وتستمر في عملها الثقافي، وأن تتبنى علاقات خاصة سميت بالتعاون النموذجي(11)، بالرغم من أن الجنرال ديغول قد صدَق على اتفاقيات إيفيان وهو يعلم انها اقتصرت في الواقع على إنهاء المواجهة العسكرية أكثر مما تتسم بالإيجابية في العلاقات بين الدولتين(12) .

4.استبدال ديغول حالة الاستعمار بسياسة التعاون لضمان الامن الاوربي

لقد سعى ديغول إلى إعادة صياغة العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة بشكل يضمن استمرارية الهيمنة الفرنسية ولا سيما في إفريقيا التي تصر فرنسا على وضعها في منطقة نفوذها بحكم ارتباطاتها الاستعمارية التقليدية معها (13) خاصة الجزائر التي كانت القضية المفصلية والمحورية للسياسية الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي والتي حالت دون قيام علاقات نموذجية بينهما إذ لم تتحدد الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي ولم توضح إلا بعد تصفية القضية الجزائرية(14).

وعليه فقد كانت رؤية الجنرال ديغول أن الذي تقرر أمره يتجاوب مع ثلاث حقائق تتمثل في مصلحة فرنسا وحاجات الجزائريين الكبرى والتجاذب التاريخي الذي يفرض على الجزائر أن تشترك مع فرنسا(15).

وان استبدال الاستعمار بالتعاون الحديث يمكن أن يخفف عن فرنسا أعباء مرهقة ويضمن لها آمالا باسمة في المستقبل(16)، وبالفعل فقد خففت تسوية المشكلة الجزائرية عن السياسة الخارجية الفرنسية قيدا ثقيلا كان يحدد من حركتها الأوروبية لاسيما فيما يتعلق بالحلف الأطلسي**(17)**، وإعادة علاقاتها مع الدول العربية حيث يوجد البترول والمصالح التجارية. وهكذا عمل ديغول على الاستفادة سياسيا، استراتيجيا و اقتصاديا من وضعية استقلال الجزائر (18).

إن استراتيجية أية دولة تبدأ بأن تأخذ بعين الاعتبار جملة من الحقائق الجغرافية والبشرية والاقتصادية لجيرانها الرئيسيين ولذلك تطلعت فرنسا دائما إلى حوض نهر الراين وحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر المركز الإستراتيجي للعالم(19)، حيث توجد الجزائر في الضفة الجنوبية منه التي لها موقع استراتيجي مهم بالنسبة لفرنسا، ضف إلى ذلك الخلفية التاريخية التي جعلت لها مكانة تاريخية في نظر الساسة الفرنسيين في كل زمان (20)، ومن ثمَ أصبحت الجزائر من وجهة نظرهم همزة وصل وممرا آمنا بين الدولتين بهدف الحفاظ على أمن أوروبا من جهة والوصول إلى الجزائر للعبور من خلالها إلى إفريقيا جنوب الصحراء والى الوطن العربي من جهة أخرى(21).

إن البعد الإستراتيجي يكمن أساسا في موقع الجزائر الجغرافي بالنسبة لفرنسا لاسيما بعد استقلال الجزائر فهي منطقة عمق استراتيجي هام بالنسبة لمسائل الدفاع عن الأمن القومي لدول أوروبا عموما ولفرنسا على وجه الخصوص(22)، وبهذه النظرة نرى أن فرنسا معنية مباشرة بكل ما يجري في البحر

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

الأبيض المتوسط وما يجري في شمال إفريقيا ولا سيما الجزائر التي تربطها بها صلات خاصة والتي تمثل بابا مفتوحا نحو إفريقيا السوداء وممرا آمنا لها وذلك من خلال وضع قواعد عسكرية لها وتحت تصرفها في الصحراء الجزائرية(23)، بالإضافة إلى المطارات التي وتوفر لها خطوط الاتصال من اجل ضمان حقوق التنقل إلى بأفريقيا السوداء حيث يتعلق الأمر بسبع مطارات جوية عسكرية(24)، تترجم العمق الاستراتيجي والاستقرار في السياسة الخارجية الفرنسية(25).

هذه بعض اهتمامات فرنسا الثابتة من وجهة نظر جغرافية خادمة لمنطقها التوسعي كونها تنتهج سياسة تختلف عن جيرانها وتهدف إلى إبراز مكانتها عربيا وإفريقيا وعلى مستوى العالم الثالث(26).

5. المتوسط في الرؤية الفرنسية من بحيرة فرنسية الى بحيرة السلام

إن السياسة الفرنسية تجاه الجزائر لم تنشا فجأة يوم استقلال الجزائر عن الحكم الاستعماري الفرنسي الطويل بل إنها في الواقع قد رسمت وحددت خطاها منذ أن وطأت القوات الفرنسية أرض الجزائر في 05 جويلية 1830 (27)، والتي امتدت عبر مراحل مختلفة بعد استقلال الجزائر حيث تطورت الرؤيا الفرنسية للبحر الأبيض المتوسط وأصبحت أكثر اعتدالا وواقعية خاصة بعد استقلال دول المغرب العربي فمن المتوسط بحيرة فرنسية، إلى البحر الأبيض المتوسط "بحيرة سلام"(28).

وفي نفس السياق نشرت أسبوعية لارفولسيون أفريكان « La Révolution Africaine » (29)، في عددها الصادر يوم 1971/04/22

عشية انعقاد مجلس الثورة والحكومة موضوعا عنونته : " من اجل تعاون متجدد وواعد "، تطرق مطولا لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث جاء فيه أن فرنسا تمكنت عموما في الفترة الممتدة ما بين 1962-1970 من تحقيق امتيازات معتبرة على الصعيدين الاستراتيجي والسياسي أكثر منه اقتصاديا، فعلى الصعيد الاستراتيجي زوال التهديدات على حدودها الجنوبية قلل من نفقاتها في المجال الأمني مما سمح لها بوفرة اقتصادية، وتتطلع بمساعدة الجزائر ودول أخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل سياسة ترمي إلى جعل المتوسط بحيرة سلام (30)، عبر إشراك كل الدول المطلة على ضفتيه خاصة الجنوبية الغربية منها على غرار ما كان عليه وضع حوض البحر الأبيض المتوسط من السلام خلال فترة سيطرة البحرية الجزائرية عليه قبل 1827م.

6. تاثير إتفاقيات إيفيان 03/18/ 1962على مستقبل العلاقات:

على الرغم من الانتصارات التي حققتها اتفاقيات إيفيان 1962 بالنسبة لجبهة التحرير الوطني وأن المفاوضين الفرنسين لم يتمكنوا من المس بسلامة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري رغم محاولاتهم المتعددة وإمكانياتهم المتنوعة لكنهم توصلوا في نهاية الأمر إلى فتح بعض المنافذ لإرساء قواعد الاستعمار الجديد ومنع الثورة من التواصل في الطريق المؤدية إلى استكمال تحرير الإنسان وأهم هذه المنافذ :

- تمكين الأوروبيين من وضع خاص يجعلهم يستفيدون من الجنسيتين الجزائرية والفرنسية لمدة ثلاث سنوات(31)، تحترم خلالها خاصيتهم الغربية واللغوية والدينية، وتباعاً لذلك، فإن المدن ذات الأغلبية الأوروبية تكون متميزة عن سائر المدن الجزائرية، وتتعهد السلطات

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

الجزائرية بعدم الاقتصاص من الفرنسيين والجزائريين الذين ناهضوا الثورة بأشكال وطرائق مختلفة (32)

احتفظت فرنسا بكثير من الامتيازات وكان أخطرها ما يتعلق بالضمانات الأوروبية المتمثلة في حق المستوطنين الحفاظ على الجنسية المزدوجة وهذا ما يعبر عن انتهاك صريح للاستقلال الوطني أن يظلوا رعايا فرنسيين وفي نفس الوقت لهم الحق في ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وهذا هو الاختراق بالنسبة لتمثيلهم في المجالس العامة والوظائف السامية للدولة وحتى القضاء (33) .

ولقد كانت السلطات الفرنسية تعتقد أن هذا البند من اتفاقيات إيفيان سوف يبقي الجزائر في أسر فرنسا لأن الأوروبيين والعملاء من الجزائريين كانوا يشغلون على الأقل تسعين بالمائة من مناصب المسؤولية في مجالات الإدارة والاقتصاد والقضاء، وبالتالي فإن جبهة التحرير الوطني لن تتمكن من بناء المجتمع وإقامة الدولة المذكورين في نصوصها الأساسية، إذ من المستحيل مواصلة العمل الثوري بواسطة الإمكانيات البشرية التي أعدتها السلطات الاستعمارية بهدف الإبقاء على مصالحها وإلا كانت الثورة والاستعمار شيئاً واحداً (34).

كما نصت اتفاقيات إيفيان كذلك وفي نفس المضمار أنه لا يجوز مصادرة أملاكهم إلا بعد دفع تعويض(35) عادل لا يكون موضوع اتفاق مسبق وأن يستعملوا اللغة الفرنسية في جميع معاملاتهم خاصة الإدارة والتعليم والقضاء والإعلام (36).

ويحاول بعض المؤرخين والسياسيين الذين عالجوا هذا الموضوع التقليل من أهمية هذا المنفذ معتمدين على كون الأغلبية من الأوروبيين قد رحلوا بمحض إرادتهم وتخلوا عن ممتلكاتهم بما في ذلك أراضيهم الخصبة الشاسعة. فرحيل الأوروبيين هو في واقع الأمر، قرار لم يحل المشكل بل زاده تعقيداً لأنه أوجد وضعاً قانونياً جديداً لم تتعرض له اتفاقيات إيفيان وسوف تتخذ منه فرنسا وسيلة ضاغطة إلى أبعد الحدود من أجل تثبيت قواعد الاستعمار الجديد.

إن الأملاك الشاغرة في جميع الميادين ستظل موضوع نزاع الجزائر وفرنسا إلى غاية الثمانينات، بل إن بعض السياسيين الفرنسيين مازالوا حتى الآن ينادون بضرورة إعادة فتح ملف التعويضات، بينما لم تلجأ السلطات الجزائرية إلى المطالبة بالتعويض عن الإهمال المقصود الذي لا يختلف في الحقيقة، عن عمليات التخريب المنظمة (37).

وإضافة إلى هذا الوضع القانوني الجديد، فإن رحيل الأوروبيين قد أفاد العملاء الجزائريين الذين انشغلت عنهم السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفراغ المهول الذي أحدثه ذلك الفرار المفاجئ، وسوف يستفيد الاستعمار الجديد كثيراً من السكوت عن هؤلاء العملاء وإحلالهم فيما بعد محل الفرنسيين الفارين.

7. عراقيل مابعد ايفيان في وجه الرؤية التحررية للجزائر

من خلال هذا الوضع فإن جبهة التحرير الوطني التي اعترفت بها فرنسا ممثلاً وحيداً شرعياً للشعب الجزائري والتي أجمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية على إبقائها قائداً ومرشداً للثورة الجزائرية، سوف تكون مضطرة للاعتماد على إدارة استعمارية يسيرها عملياً إطارات وموظفون جزائريون، ما في ذلك شك ولكنهم معدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها، ولقد كان قبول هذا الوضع

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

المحتوم تنازلاً خطيراً لأنه سوف يمكن أعداء الثورة من توظيف الإجراء الإداري بجميع أنواعه لعرقلة القرار الثوري ومنعه من التطبيق(38).

كما نصت الاتفاقية الثامنة على تشكيل القوة المحلية(39) لحفظ الأمن والنظام العام في الجزائر خلال الفترة الانتقالية على أن يصل تعدادها 6000 (40)، ومن الجنود الجزائريين الذين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات الحركة و "القومية" ويبلغ عدد أفرادها أربعين ألف رجل يقودهم ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش الاستعماري، وتكلف هذه القوة بالحفاظ على الأمن وتوضع تحت تصرف الهيئات التنفيذية المؤقتة التي اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على إسناد رئاستها إلى الموثق الجزائري السيد عبد الرحمن فارس (41)

لقد كانت الحكومة الفرنسية تراهن أن تكون القوة المحلية نواة الجيش الجزائري بعد الإعلان عن الاسترجاع للسيادة الوطنية، ولعلها تتحول بالتدريج إلى واحدة من المصادر الأساسية للسلطة نظراً للصراع القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المدعوة ببعض الولايات وبين قيادة الأركان العامة التي أصبحت تستفيد من مساندة أحمد بن بلة وجماعته ومن دعم الولايتين الأولى والسادسة(42).

ومهما يكن من أمر فإن اتفاقيات إيفيان في عمومها إيجابية بالنظر إلى أهم بند وهو الاعتراف باستقلال الجزائر وعليه فأن سلبيات اتفاقيات إيفيان على الرغم من خطورتها لما ذكرناه سالفا وبمقتضى نفس الاتفاقيات تم الحصول على السيادة الكاملة التي بموجبها تستطيع القيادة السياسية معالجتها وإزالتها(43)

وهذا ما تم فعلا سواء بالنسبة لتعديل نصوص بعض الاتفاقيات في المجال الاقتصادي كالنفط أو الجانب العسكري الذي حدد الجلاء في سنة 1964 باستثناء المرسى الكبير، وتم ذلك ولم تمض سنة على الاستقلال(44).

ان اختراق جيش التحرير الوطني بهذه الطريقة وعلى مراحل مختلفة هو الذي مهد، شيئاً فشيئاً إلى إقصاء الضباط الوطنيين الذين لن يتكونوا في صفوف الجيش الاستعماري. فكلما أبعدت مجموعة كانت جبهة التحرير الوطني تخسر معركة وتفقد سنداً (45).

ولقد كانت الأسباب كثيرة حتى لا تبدو عملية التصفية مقصودة، فأحياناً تثار مسألة التشبيب، وأحياناً أخرى تستعمل الترقية وسائر الإغراءات والاعتراف بالجهد المبذول إلى غير ذلك من الحجج التي في ظاهرها العفوية والنية الصادقة، وفي باطنها يمكن التخطيط للتخلص من جميع الضباط المتشبعين بأيديولوجية الثورة حتى ينفرد بالسلطة المكونون في صفوف الجيش التي تتناقص تماماً مع الأهداف الأساسية للثورة (46).

وإلى جانب القوة المحلية عمل بعض الضباط السامون في الجيش الفرنسي، بالتعاون مع قيادة منظمة الجيش السري، على تشجيع عدد من الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الاستعماري على التمرد بجنودهم وتكوين جيوش مستقلة من أجل محاربة جيش التحرير الوطني وإشعال نار الحرب الأهلية في الجزائر، وعلى سبيل المثال تجدر الإشارة إلى حركة العقيد سي الشريف على رأس حوالي ألف مقاتل بناحية عين بوسيف الكائنة في ولاية المدية وحركة عبد الله المصالي على رأس ثمانمائة مقاتل بناحية بوسعادة الكائنة في ولاية المسيلة(47).

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

8. دور اللغة والتعليم في توجه العلاقات الفرنسية الجزائرية

وإذا كان المفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من تثبيت اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الجزائر فإنهم عملياً قد أعطوها مكانة أفضل، إذ جاء في البند الحادي عشر من وثيقة الضمانات(48): إن النصوص الرسمية تنشر أو تبلغ باللغة الفرنسية كما هو الشأن باللغة الوطنية وتستعمل اللغة الفرنسية في التعامل مع المصالح العمومية للجزائريين، من أصل أوروبي، الحق في استعمالها خاصة في الحياة السياسية والإدارية القضائية.

وفي مجال التعليم تنص نفس المادة على أن الجزائريين من أصل أوروبي أحرار في فتح وتسيير مؤسسات التعليم. وفي المادة الثانية من الوثيقة بالتعاون الثقافي تنص اتفاقيات إيفيان على كل واحد من البلدين يستطيع أن تفتح في البلد الثاني المدارس والمعاهد الجامعية التي يجري فيها التعليم طبقاً لبرامجه الخاصة ولتوقيته ومناهجه البيداغوجية. وتكون كل هذه المؤسسات مفتوحة لمواطني البلدين. أما المادة التاسعة فهي تجعل كل واحد من البلدين يسهل دخول ونشر وتوزيع وسائل التعبير والتفكير(49) القادمة من البلد الثاني، ويشجع، في كامل ترابه تعليم لغة البلد الآخر وتاريخه وحضارته وكذلك تنظيم التظاهرات الثقافية(50).

وبهذا تكون اتفاقيات إيفيان قد مهدت لتكريس الغزو الثقافي في الجزائر، ولقد كانت فرنسا تدرك أن الجزائر المسترجعة حديثاً لاستقلالها لا يمكن أن تسمح لنفسها ببناء المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والمعاهد الجامعية

خارج ترابها الوطني. وحتى لو فرضنا أنها تستطيع ذلك فإن الذين يقبلون هذه المنشآت لن يكونوا سوى من أبناء المغتربين، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح ما تريد من المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية التي ترتادها أعداد غفيرة من الجزائريين الذين نهلوا من ينبوع الثقافة الفرنسية أثناء ليل الاستعمار الطويل.

وتطبيقاً لاتفاقيات إيفيان فإن التعليم في الجزائر، لم يكن مزدوجاً رغم التنصيص على ذلك ولكنه بدأ فرنسياً محضاً لأن جميع المواد كانت تدرس باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية وبمعلمين وأساتذة إن لم يكونوا فرنسيين فممن تكونوا بواسطة مختلف الترقيات الإستعمارية وزودوا بذهنيات ترفض فكرة السيادة لأنها تفصلها عن (الوطن الأم). أما اللغة الوطنية، فكانت تدرس شكلياً وكلغة فقط، الأمر الذي جعل السلطات المختصة تستغني عن وضع برنامج علمي لتدريسها ومخطط مضبوط يهدف بالتدريج إلى إحلالها محل لغة المغتصب السابق(51).

ونظراً إلى المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية الفتية في قطاع التربية والتعليم، نستطيع القول إن اتفاقيات إيفيان قد رسخت اللغة الفرنسية ومكنت من نشرها عبر مختلف أنحاء الوطن ولم تترك حتى الأرياف والصحاري القاحلة وهي الأماكن التي عجز الإستعمار عن إيصال سمومه إليها أثناء ليله المظلم الطويل.

إن المنظور الفرنسي لهذه النقطة يرى بان الجزائر عاجزة عن التعريب(52)في الإدارة والإعلام و جزأرتها خلال السنوات الأولى للاستقلال وهي الضمانة المؤكدة في بقاء اللغة الفرنسية تسيطر على الساحة الوطنية الجزائرية لعقود متوالية(53)،

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

9. رؤية فرنسا لتعزيز مستقبل نفوذها عن طريق الجزائر

كان عمق السياسة الفرنسية في الجزائر هو التاثير المستمر والعميق وهو ما حرصت عليه ومن ورائها الجنرال ديغول عندما قررت توقيع اتفاقيات إيفيان لأن الجزائر المستقلة والمستعمرة الفرنسية سابقا كانت ولازالت تحتل أهمية بالغة وخاصة في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث كتب الجنرال شارل ديغول: "لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا" (54).

كما كتب أيضا: "ليست ثمة سياسة يمكن أن تكون مقبولة وجديرة بفرنسا، سوى تلك التي ترمي إلى استبدال السيادة بالشراكة في شمال إفريقيا" (55).

وتكمن هذه الأهمية في ان النفوذ الفرنسي لا يمكن له أن يتعزز إلا عن طريق الجزائر وفي البحر الأبيض المتوسط(56) ومنه إلى تونس والمغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، كل هذه الأهمية الإستراتيجية للجزائر ظلت سائدة و مكرسة في اتفاقيات إيفيان 1962 التي كانت أول مرجعية أساسية في العلاقات الثنائية بين فرنسا المستعمرة والجزائر المستقلة وفي هذا الشأن صرح وزير الدولة لشؤون الجزائر الفرنسي "جون دي بروجلي" في 04-11-1964 قائلا: "إن فرنسا وهي تواصل سياسة التعاون مع الجزائر إنما تعمل بطبيعة الحال على حماية مصالح محددة وأن اي خلاف بيننا وبين أي بلد آخر غير الجزائر من دول شمال إفريقيا إنما يكون مجرد توتر في العلاقات الثنائية، أما الصدام بيننا وبين الجزائر

فإنه له أبعاد اخطر وآثار أعمق، ليس على نطاق العلاقات الفرنسية الجزائرية فحسب وإنما على صعيد جهودنا الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم" (57).

وعليه فقد كانت نظرة الجنرال ديغول شبه الشمولية قبل التوقيع على اتفاقيات إيفيان تنبع من قناعاته الشخصية للخروج ببلاده من التبعية الغربية الأمريكية إلى استرجاع فرنسا لمكانتها الدولية(58) خاصة بعدما تراجع دورها بعد الحرب العالمية الثانية وتحولت من دولة كبرى إلى دولة أقل تأثير على الصعيد العالمي، ولم تعد تظهر إلا من خلال ما يسمى بالسياسة الغربية مع بروز العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي(59).

من هنا ركز الجنرال شارل ديغول على عدة محاور منها:

- العمل على توحيد أوروبا من أجل التخلص من الهيمنة الأمريكية(60).
- إنقاذ فرنسا من عقدة الإمبراطورية التي بدأت تجرها إلى الهاوية.
- تبديل سياسة السيادة بسياسة الشراكة وذلك عن طريق التعاون المتبادل وليس عن طريق القوة العسكرية والتسلط(61).
- العمل على جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلام(62) محايدة(62) وإبعاده عن الصراع بين القوى العظمى(63).

ولذلك كان الجنرال شارل ديغول وهو بصدد توقيع اتفاقيات إيفيان قد حدد استراتيجية فرنسا تجاه الجزائر مدركا تماما مدى أهمية ومكانة الجزائر بالنسبة لأمن فرنسا ولتحقيق مصالحها انصب تخطيطه بالنسبة للجزائر على العمل لاستمرارية تحقيق أهداف بلاده الاستراتيجية(64) غايتها الأساسية إفراغ استقلال الجزائر من محتواه الحقيقي وذلك حتى يسهل احتواءها من جديد(65)، فقد حرصت فرنسا في عهد الجنرال وبالذات في السنوات الأولى من استقلال الجزائر على إقامة علاقات متميزة بين البلدين واستكمالا لمخططاتها التي من بينها

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

ظاهرة استمرار الوجود العسكري الفرنسي في الجزائر والذي نصت عليه اتفاقيات إيفيان والذي بمقتضاه تمتعت فرنسا بامتيازات مرفقية ضخمة كونت لها ارتكازا استراتيجيا عسكريا لقوتها في البحر الأبيض المتوسط وساعدتها في استكمال تجاربها النووية وفق ما نصت عليه اتفاقيات إيفيان وتطوير دفاعها الذاتي وهي الظاهرة التي قبلتها الجزائر حسب مقتضيات السياسة المرحلية آنذاك(66).

وإذا كانت اتفاقيات إيفيان قد حددت العلاقات بين البلدين في المجال الاقتصادي والمالي والبترولي فهي في نفس الوقت كرست استمرارية الأهداف الاقتصادية الفرنسية في الجزائر حيث نصت الاتفاقية السادسة والمتعلقة بالتعاون المالي والاقتصادي على أن تقدم فرنسا إعانة مالية إلى الجزائر ولمدة ثلاث سنوات بقدر ما لها من مصالح وعلى مبدأ الأفضلية للرسوم الجمركية وحرية تنقل البضائع بين البلدين وحرية تنقل الأشخاص والعمال ودخول الجزائر في منطقة الفرنك حتى صدور عملتها النقدية الخاصة كما نصت الاتفاقية السابعة على ضمان حقوق فرنسا البترولية المكتسبة قبل الاستقلال وحق الأولوية للشركات الفرنسية ولمدة ست سنوات في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال وتسديد فواتير المواد البترولية المصدرة لفرنسا وبقية بلدان منطقة الفرنك بالعملة الفرنسية(67).

بعدما تحقق شارل ديغول من عدم إمكانية الحفاظ على الاتفاقيات عمد على إعطاء هذه الأهداف بعدا استراتيجيا جديدا، من خلال الاستمرار في تقديم المساعدات المادية والعمل على ربطها بشروط تحقق لبلاده مكاسب بعيدة

المدى، بدءا من سياسة(68) "تقسيم العمل الدولي" (69)، مرورا بالمشاركة التعاونية في ميدان البترول سنة 1965، إلى اتفاقية تنقل اليد العاملة والتعاون الثقافي سنة 1968 بين البلدين هذه الاتفاقيات مكنته من ربط الاقتصاد الجزائري وجعله متمما للاقتصاد الفرنسي من ناحية تزويده باليد العاملة والمواد الأولية التي كانت بحاجة إليها والتي ستحقق لها الرفاهية الاقتصادية لا محالة مع ظروف ملائمة مثل التي أتيحت له من طرف الجزائر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مكنتها منى المحافظة على مكانتها الأولى كممول رئيسي للجزائر من حيث الصادرات(70)، لأن الجزائر لازالت إمكاناتها الاقتصادية لا تؤهلها .

10. خاتمة

إن التباين التاريخي بين فرنسا والجزائر لم يتبلور في حقبة الاستعمار وإنما كانت حلقة من حلقاته الطويلة وليست الأطول لكنها الحقبة التي وظفت الجغرافيا والسياسة معا في مسار العلاقات مستفيدة من درس التاريخ لصناعة المستقبل، ثم جاءت اتفاقية ايفيان لتساهم في ديمومة واستمرارية تأثير البحر المتوسط باعتباره شريان الأمن الاستراتيجي بالنسبة للدولتين حيث تعلقت بالثقافة والسياسة والاقتصاد والعمل العسكري وتداخلت مع المصالح الاقليمية بين الشمال والجنوب و تسببت في توترات لا تزال تأثيراتها في الساحل الإفريقي تطفوا إلى سطح العلاقات كلما ظهرت معطيات جديدة في إعادة رسم خرائط النفوذ أو زحام المصالح الاقتصادية الكبرى مثلما يحدث في ليبيا ومالي اليوم وفي الصحراء الغربية منذ عقود.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

11. الهوامش :

(1) رقية بوقراص، الرهانات جيو-سياسية للفرنكوفونية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015، ص ص 229-232.

(2) فكرت عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، دار الرشيد، العراق، 1981، ص 17.

(3) عبد المالك حطاب، المشكل الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995-2007، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، إشراف بلقاسم بومهدي، جامعة الجزائر 03، 2013 ، ص 106.

(4) AMAE, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« 7ans de coopération avec L'Algérie**.

(5) عبد المالك حطاب، مرجع سابق، ص 107.

(6) محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 25-26.

(7) حسين بن الضيف، البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، إشراف د. حسين قارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2009، ص39.

(8) محمد الميلي، مصدر سابق، ص ص 26-27.

(9) نفسه، ص 27.

(10) صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر1962-1981، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1984، ص ص 9-10.

(11) Maurice Couve de Murville, Une Politique étrangère 1958-1969, ed plon, France, 1971, p 439.

(12) نازلي معوض أحمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.، ص ص 21-32.

(13) الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، دار توبقال، المغرب، 1985. ص 33 و ما بعدها.

[14] Paul Balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** La bibliothèque Arab Sindbad, France, 1973, pp 63, 163, 164

[15] شارل ديغول، مذكرات الأمل – التجديد – 1958-1962، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة احمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 141 .

[16] نفسه ، ص 93.

(17) Jacques Vernant, « **Le général et la politique extérieure** », *revue politique étrangère*, N° 06, France, 1970, p. 626.

[18] صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981، مرجع سابق، ص 11.

(19) بول بالطا و كلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فأغور و نخلة فريفر، دار القدس ، لبنان ،(د.ت.ن)، ص 20 .

(20) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 35.

(21) صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981، مرجع سابق، ص 12

(22) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 36

(23) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°125,(1959-1967**), dossier personnel/Mr Chayet/01**: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée », p 06**.

(24) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)** dossier personne/ Mr.Chayet/02**, «Question militaires au sahara** », pp 01-02.

(25) بول بالطا و كلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، مرجع سابق، ص 42.

(26) صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981، مرجع سابق، ص 14.

(27) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 19.

(28) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« Etat des relations Franco-Algériennes** »

(29) أسبوعية جزائرية : اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني .

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

[30] *Révolution Africaine*, **« pour une coopération rénovée et ouverte sur l'avenir »**, n° du 22 Avril 1971.

[30] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , **carton N°124,(1959-1967)**, dossier : **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »**, , pp 07, 19.

[31] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 195. وانظر أيضا : يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار البعث، الجزائر، 1980، ج2، ص 341

[32] ميلود بلعالية، قيام الدولة الجزائرية المرحلة الاولى 1962-1965 التوجهات والمؤسسات، مذكرة ماجستيير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف د/جمال قنان، 2002-2003، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر.، ص 39 .

[33] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، مرجع سابق، ص 195 .

[34]A.M.A.E.E, Secrétariat d'Etat aux affaires Algériennes **SEAA, carton N°124, (1959-1967),**) dossier: **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »**, , pp 07, 19.

[35] ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 39 وما بعدها.

[36] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، مرجع سابق، ص 196 .

(37) نفسه، ص 195.

[38]A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes (S.E.A.A), **carton N°124,(1959-1967)**, dossier: **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962»,** pp 07, 19.

وانظر أيضا :

A.M.A.E.E Secrétariat d'état aux affaires Algériennes S.E.A.A , carton **N°126, (1959-1967)**, dossier: A10.1.1., **projet d'expose.**

[39] ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 53.

(40) من المواليد أقبوا منطقة ما يسمى بالقبائل الصغرى سنة 1911. أنهى دراسته الابتدائية في بجاية ثم في مسابقة المحضرين القضائيين واشتغل ككاتب ضبط في سبدو بالغرب الجزائري ثم عمل موثقاً في القل على الساحل الشمالي الشرقي. وعندما عاد إلى العاصمة التحق بصفوف الحزب الاشتراكي الفرنسي وانتخب سنة 1945 نائباً بالمجلس التأسيسي. وفي سنة 1948 الإذاعة يدعو فيه الهدوء ويطالب بالاندماج الكامل، وعلى إثر ذلك حكمت عليه جبهة التحرير الوطني بالإعدام. أنضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957 ويذكر أنه رفض المشاركة في حكومة الجنرال ديغول سنة 1958. ألقي عليه القبض سنة 1961 ولم يطلق سراحه إلا ليرأس الهيئة التنفيذية المؤقتة، محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، مرجع سابق، ص 197.

(41) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، مرجع سابق، ص 197.

(42) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون، ج2، مرجع سابق، ص 341.

(43) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 53 .

(44) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، مرجع سابق، ص ص 197-198.

(45) نفسه، ص ص 197-198.

(46) نفسه، ص 198.

(47) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , carton N°**124,(1959-1967)**, dossier: **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »** , pp 07, 19

(48) Ibid, pp 07, 19

(49) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، مرجع سابق، ص 199.

(50) نفسه، ص 200.

(51) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , carton **N°124,(1959-1967)**, dossier: **«Leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »** , pp 07, 19.

(52) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 46 .

(53) شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 49.

(54) نفسه، ص 53.

(55) نازلي معوض، مرجع سابق، ص36.

(56) صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962- 1981، مرجع سابق، ص 136.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

(57) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°125,(1959-1967)**, dossier personnel/Mr Chayet/02**: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée**

انظر ايضا :

Charle De Gaulle , **Extraits pour l' Avenir** choisis par l'institut Charle De Gaulle, berger-levraut et plon, paris , 1973, pp 234-235

(58) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث الدولية، لبنان، 1979، ص ص 198-199.

(59) شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 136.

(60) نفسه، ص ص 140-144.

(61)*Révolution Africaine*, **«pour une coopération rénovée et ouverte sur l'avenir »** , n° du 22 Avril 1971.

(62)A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« Etat des relations Franco-Algériennes** ».

(63) Daniel Colard, « **La politique méditerranéenne et proche orient de G. Pompidou »,** ***Revue Politique étrangère***, 1978, p 305.

(64) شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 140 وما بعدها.

(65) بول بالطا وكلودين ريللو، إستراتيجية بومدين، تعريب خليل وفاد شاهين، دار القدس، لبنان، 1979، ص153 .

(66) نازلي معوض، مرجع سابق، ص ص 36- 38 وانظر أيضا : بول بالطا وريللو، إستراتيجية بومدين، مرجع سابق، ص 144.

(67) لتفصيل أكثر أنظر بنود اتفاقيات إيفيان انظر ملحق رقم (01) الخاص باتفاقيات إيفيان، وانظر أيضا :عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، لبنان، 1974، ص ص 22، 23.

(68) Salah Mouhoubi, **La politique de coopération Algéro-Française :bilan et perspectives,** O.P.U, Alger, 1986**,** p127. **et** Madjid Ben Chikh , **Droit International du sous-développement**, **nouvel ordre dans la dépendance**, berger-levraut, paris, 1983, p 11-12.

(69) يقصد بها تدويل عملية الإنتاج أي دخول الاقتصاديات المكونة للمجتمع العالمي في عملية إنتاج تحتوي عمليات الإنتاج في البلدان المتخلفة على التخصص في نوع من الإنتاج يشجع على قيام التبادل الدولي، حيث تتحول كل الاقتصاديات تدريجيا إلى اقتصاديات مبادلة تخلق سوق دولية خاصة مع أوروبا الغربية في الإنتاج الصناعي .

(70) المجاهد، مجلة أسبوعية، العدد 1782، الجزائر، 1975/08/01، ص 12 .

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

12. قائمة المراجع:

- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث الدولية، لبنان، 1979.
- بول بالطا و كلودين ريللو، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة كامل فأغور و نخلة فريفر، دار القدس ، لبنان ،(د.ت.ن).
- بول بالطا وكلودين ريللو، إستراتيجية بومدين، تعريب خليل وفِاد شاهين، دار القدس، لبنان، 1979.
- الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، دار توبقال، المغرب، 1985.
- حسين بن الضيف، البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، إشراف د. حسين قارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2009،
- رقية بوقراص، الرهانات جيو-سياسية للفرنكوفونية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015.

المجلة المغاربية للمخطوطات

- شارل ديغول، مذكرات الأمل – التجديد – 1958-1962، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة احمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
- صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1984.
- عبد المالك حطاب، المشكل الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995-2007، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، إشراف بلقاسم بومهدي، جامعة الجزائر 03، 2013.
- فكرت عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، دار الرشيد، العراق، 1981.
- المجاهد، مجلة أسبوعية، العدد 1782، الجزائر، 1975/08/01.
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، دار الحكمة، الجزائر، 2014،
- محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- ميلود بلعالية، قيام الدولة الجزائرية المرحلة الاولى 1962-1965 التوجهات والمؤسسات، مذكرة ماجستيير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف د/جمال قنان، 2002-2003، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

- نازلي معوض أحمد، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.
- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار البعث، الجزائر، 1980، ج2.
- A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)** dossier personne/ Mr.Chayet/02**, «Question militaires au sahara** ».
- A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)**, dossier personnel/Mr Chayet/02**: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée** .
- A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« Etat des relations Franco-Algériennes** ».
- A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« Etat des relations Franco-Algériennes** ».
- A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°125,(1959-1967**), dossier personnel/Mr Chayet/01**: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée »**.

- A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , **carton N°124,(1959-1967)**, dossier : **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »**.
- AMAE, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« 7ans de coopération avec L'Algérie**.
- Charle De Gaulle , **Extraits pour l' Avenir** choisis par l'institut Charle De Gaulle, berger-levraut et plon, paris , 1973.
- Daniel Colard, « **La politique méditerranéenne et proche orient de G. Pompidou »,** ***Revue Politique étrangère***, 1978.
- Jacques Vernant, « **Le général et la politique extérieure »**, *revue politique étrangère*, N° 06, France, 1970.
- Maurice Couve de Murville, Une Politique étrangère 1958-1969, ed plon, France, 1971.
- Paul Balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** La bibliothèque Arab Sindbad, France, 1973.
- *Révolution Africaine*, **« pour une coopération rénovée et ouverte sur l'avenir »**, n° du 22 Avril 1971.
- *Révolution Africaine*, **«pour une coopération rénovée et ouverte sur l'avenir »** , n° du 22 Avril 1971.
- Salah Mouhoubi, **La politique de coopération Algéro-Française :bilan et perspectives,** O.P.U, Alger, 1986**,** p127. **et** Madjid Ben Chikh , **Droit International du sous-développement**, **nouvel ordre dans la dépendance**, berger-levraut, paris, 1983.